

## العلويون يواجهون مشاكل في تركيا «السنية»

الديني يشكل أيضا السياسة الرسمية المتبعة.

فالمذهب السني يعتبر معتقدات العلويين بمثابة تفسير خاطئ للإسلام. الكثير من علماء السنة يصفون معتقدات العلويين بأنها نسخة بدائية متخلفة من الإسلام. وشعائر العلويين مثل العزف على الآلات الموسيقية والرقص والسجود للزعماء الدينيين تعتبر من المحرمات في العقيدة الدينية السنية. ونتيجة لذلك، يسعى الإسلام السني عادة إلى تحويل و"تسنيح" العلويين. والشعارات الرسمية مثل "كلنا جميعا أخوة وأخوات" أو "المساجد وبيوت الجمع كلاهما بخصنا" ليست سوى توطئة لدمجهم، فهي لا تعني الاعتراف بالعلويين باعتبارهم أفراد طائفة مسلمة شرعية.

هذا هو السبب في أن استراتيجيات "الانفتاح العلوي" السابقة التي تبنتها الحكومة لم تؤت ثمارها على الإطلاق. وفي خطوة تكتيكية، تعهد حزب العدالة والتنمية بالاعتراف الرسمي ببيوت الجمع قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في شهر يونيو من العام 2018، ولكن منذ الفوز في الانتخابات لم يفعل الحزب شيئا للوفاء بوعده.

### في تركيا، يعتبر الإسلام السني واحدا من العناصر الرئيسية التي تحدد شكل العلاقة بين الدولة ومواطنيها

إن معاملة الدولة للعلويين مأسوية، بالنظر إلى أن العقيدة العلوية لعبت دورا حيويا في تحول الأتراك إلى الإسلام في الأناضول. لكن الإسلام السني، الذي يعتبر مذهب المسلمين الأوائل بمثابة النسخة النهائية من الدين غير القابلة للتغيير، لم يدرك الأبعاد العالمية والمحلية للعقيدة. وذلك هو السبب في أن الكثير من السنة العاديين في تركيا يفضلون تسمية أطفالهم بالأسماء العربية عن الأسماء التركية، اعتقادا منهم بأنها أكثر توافقا مع الدين الإسلامي.

غير أنه من الطبيعي أن تفسر الثقافات المحلية المختلفة الدين الإسلامي تفسيرات مختلفة. وهذا هو السبب في أنه لا يوجد إسلام عربي فحسب، بل هناك إسلام تركي وفارسي أيضا.

أود أيضا التأكيد على نقطة أخرى، ألا وهي أن تركيا اليوم تشهد أزمة واضحة في الإسلام السني، والتي نتجت عن العلاقة الوثيقة بينه وبين الدولة. ومن هذا المنظور، ينبغي للعلويين أن ينظروا إلى نبت الدولة لهم على ثوب نقمة.



دولة تنبذ مكوناتها

غوكهان باجيك  
كاتب وأكاديمي  
وباحث تركي

برزت مشاكل العلويين في تركيا، أكبر طائفة دينية في البلاد بعد المسلمين السنة الذين يشكلون الأغلبية، من جديد بعدما اقترحت بلدية إسطنبول الاعتراف رسميا بدور العبادة الخاصة بالأقلية العلوية.

فهذا الاقتراح قوبل بالفرض، الأسبوع الماضي، من الإسلاميين في حزب العدالة والتنمية الحاكم وحلفائهم باليمين المتطرف في حزب الحركة القومية، والذين يملكون 180 مقعدا من بين 312 مقعدا في مجلس البلدية.

ينبغي أن يكون حل هذه المشكلة مباشرا. هذا النوع من القضايا يجب حله على أساس المساواة في المواطنة. ففي الدولة الحديثة، تمنع الحقوق والمسؤوليات أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق أو الهوية الدينية.

أولا وقبل كل شيء، لا يمكن للدولة أن تدعم أو تنبذ أي هوية دينية. ثانيا يجب على الدولة أن تكفل المساواة في الحقوق القانونية والوضع القانوني لكل الطوائف الدينية.

ولكن في تركيا، يُعتبر الإسلام السني في الواقع واحدا من العناصر الرئيسية التي تحدد شكل العلاقة بين الدولة ومواطنيها. وما وجود مديرية الشؤون الدينية التي يعمل بها ما يربو على 100 ألف موظف وتتمتع بمخصصات كبيرة من الأموال العامة إلا أبرز دليل ملموس على هذا الواقع.

لهذا المديرية، التي يتم تمويلها ببذخ من أموال جميع دافعي الضرائب، لا تخدم بأي شكل من الأشكال المسلمين العلويين الذين يشكلون ما يتراوح بين 10 و20 في المئة من سكان البلاد، فيما عدا تعيين أئمة سنة في المساجد التي تمولها الدولة في القرى العلوية والتي لا يرتادها أحد. وبسبب تلك العلاقة بين الدولة والإسلام السني، لا يمكن توصيف تركيا بأنها دولة علمانية.

يسعى صناع القرار لإيجاد حلول لمشاكل العلويين من منظور الإسلام السني. ففي الدولة العلمانية الحديثة، لا يوجد فرق بين المسجد ودار عبادة العلويين التي تعرف باسم بيت الجمع.

ولكن من منظور المذهب السني، لا يمكن التعامل معها أبدا على قدم المساواة. صحيح أن الإسلام السني يعترف بدور العبادة الأخرى مثل الكنائس والمعابد اليهودية، ولكن من المستحيل أن يقبل الإسلام السني ببيوت الجمع.

إن المعارضة الرسمية للاعتراف ببيوت الجمع كدور لعبادة تستند إلى أسس قوية من منظور المذهب السني. والمشكلة في تركيا تتمثل في حقيقة أن هذا المنطق

## الإخوان يواجهون قواعدهم لنصرة فلسطين باستهداف الأنظمة العربية

### أحدث الآليات الإخوانية للاستثمار السياسي في تداعيات صفقة القرن



توظيف إخواني قديم للقضية الفلسطينية

حمل السلاح في وجه نظام الأسد بمجرد تفجر أحداث الثورة السورية.

هذا هو الجانب المظلم في واقع مساعي الإخوان، فعلى عكس ما هو شائع، وما تصرح به قيادات حماس، ومنهم مهندس التنظيم موسى أبو مرزوق الذي قال عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، "نحن موقفنا واضح بقبول الاتصالات مع أي طرف ما عدا الصهاينة"، فإن تقارير التنظيم الدولي تؤكد أن لقاءات عدة جمعت بين قيادات إخوان فلسطين، وقيادات ريفية في دولة الاحتلال إبان الانتفاضة الأولى، وأبرزها اللقاء الذي تم بين شمعون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي في حينه، ومحمود الزهار أحد قادة المجمع الإسلامي في القطاع في شهر مايو 1988، وتلاه اجتماع ثان بتاريخ 1 يونيو 1988، ضم من قيادات الإخوان إلى جوار الزهار، إبراهيم البيازوري من المجمع الإسلامي في غزة ومعهم زهير الريس ورياض الأغا من قطاع غزة. وكان الطرف الإسرائيلي فيه هو إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي.

### الزهار وبييريز

لم تتوفر لدى كاتب هذه الأسطر معلومات حول طبيعة ما تم في هذه الاجتماعات. لكن في لقاء مع الزهار عام 2006 بالقاهرة، حيث كلف بمرافقته وإجراء حوار معه لصالح موقع "إخوان أون لاين" الذي كتبت أتراس تحريره وقتها، طالب الرجل بعدم التعرض لهذا الأمر، غير أن القصص عبر المصادر التنظيمية أكد أن الزهار طرح على بييريز في اجتماع يونيو 1988 مشروع حل سياسي يشير إلى إعلان إسرائيل نية الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس، وتوضيح الأراضي المحتلة وديعة في يد الأمم المتحدة، ويسمى الشعب الفلسطيني ممثله في الداخل والخارج بالطريقة التي يرتبها دون أن يكون لإسرائيل أي حق في الاعتراض، إلا إذا أعطى الشعب الفلسطيني حق الاعتراض لممثلي إسرائيل، وتبدأ المباحثات بين الممثلين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كافة في الوقت الذي يوافق الطرفان عليه.

ينسب هذا الجانب الخفي للتهمة المعدة سلفا بالتطبيع والمؤالة للعدو، والموجهة لكل خصوم التنظيم من الأنظمة العربية والإسلامية، ويؤكد أن ما هو معلن من عداة إخواني للدولة العبرية، ليس إلا شعارات للاستهلاك الجماهيري، ويمكن أن تتغير بتغير موقع التنظيم من التمكين وصدارة مشهد الحكم، فخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس في حوار مع قناة الجزيرة، بتاريخ 25 مارس 2006، صرح نضا "ليس عندها مشكلة في الاتصال ولا في الحوار، مع أي دولة في العالم، باستثناء إسرائيل، لأنها دولة احتلال وعدوان".

لكن مشعل في لقاء مع عدد من شباب

إن الاستراتيجيات التنظيمية السابقة لاستثمار القضية الفلسطينية بما يمنح التنظيم فرصة النيل من خصومه، ليست مستجدة على الموقف الإخواني من جهة، كما أنها ليست مستغربة على تنظيم قرر أن يكون كل مقدس أو قومي أداة لتحقيق مكاسبه، وهو ما يُفسر وقوع بعض الأنظمة العربية والإسلامية في شرك الاستخدام التنظيمي عبر لقاات "نصرة القضية الفلسطينية"، وربما يكون النموذج السوري هو الأكثر سفورا في هذا السياق.

استطاع الإخوان عبر جناحهم الفلسطيني (حماس)، أن يُارسوا الاحتياطي على نظامي الرئيسين الأسد، الأب والابن، حتى تجاوزا عن عداتهما التاريخي للإخوان، وفتحا أبواب الجمهورية السورية لاستقبال قواعد التنظيم الفلسطيني وقياداته.

شخصيا شاركت في مؤتمر "حق العودة" الذي نظمته لجنة فلسطين بالتنظيم الدولي نهاية 2007 في دمشق، وخلالها كانت عاصمة العداة للتنظيم الإخواني تشهد العديد من الاجتماعات السرية لقيادات الإخوان من أقطار العالم.

لكن هذا الكرم الرئاسي مع إخوان فلسطين وقت الأزمة، لم يمنح من أن يكون تنظيمهم الدولي أول من يدعم

موقف تنظيم الإخوان المعلن متسقا مع حالة الاستثمار التنظيمي لمستجدات القضية بما يخدم أولويات التنظيم بغض النظر عن دعمه للحق الفلسطيني

رغم ما تتسم به القضية الفلسطينية من عوامل ذاتية تفرض تجرد الدعم لها إنسانيا وقوميا ودينيا، إلا أن الاستثمار الإخواني للقضية لم يتوقف منذ تفجر الصراع على أراضي فلسطين، وقبل ما يُعرف بـ"النكبة الفلسطينية"، بإعلان قيام دولة الاحتلال: إسرائيل. الاستثمار التنظيمي الذي عادة ما يكون ظاهره نصرة فلسطين، يعمل باطنه بالعديد من الأهداف التي تنتصر للحضور الإخواني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

رغم ما تتسم به القضية الفلسطينية من عوامل ذاتية تفرض تجرد الدعم لها إنسانيا وقوميا ودينيا، إلا أن الاستثمار الإخواني للقضية لم يتوقف منذ تفجر الصراع على أراضي فلسطين، وقبل ما يُعرف بـ"النكبة الفلسطينية"، بإعلان قيام دولة الاحتلال: إسرائيل. الاستثمار التنظيمي الذي عادة ما يكون ظاهره نصرة فلسطين، يعمل باطنه بالعديد من الأهداف التي تنتصر للحضور الإخواني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

رغم ما تتسم به القضية الفلسطينية من عوامل ذاتية تفرض تجرد الدعم لها إنسانيا وقوميا ودينيا، إلا أن الاستثمار الإخواني للقضية لم يتوقف منذ تفجر الصراع على أراضي فلسطين، وقبل ما يُعرف بـ"النكبة الفلسطينية"، بإعلان قيام دولة الاحتلال: إسرائيل. الاستثمار التنظيمي الذي عادة ما يكون ظاهره نصرة فلسطين، يعمل باطنه بالعديد من الأهداف التي تنتصر للحضور الإخواني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.



عبدالجليل الشروفي  
كاتب مصري

بمجرد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عما أسماه صفقة القرن، خرج التنظيم الدولي للإخوان ببيان رسمي، تصدرت أسطره الأولى توصيفات للطرح الرئاسي الأميركي بأنه "مشبه، لعين، منحاز، يستهدف تصفية القضية وتمكين المحتل من فلسطين وإسقاط حق العودة"، ثم انطلق البيان في فقرته الثانية، بعيدا عن مواجهة إسرائيل باعتبارها العدو الأصلي في القضية، ليُحوّل دفة الصراع إلى الأنظمة العربية، حيث يرى أن التمهيد لتلك الصفقة المشبوهة تم بعد فرض أوضاع كارثية على المنطقة، أضعفتها وكبّلت شعوبها.

تتمثل الأوضاع الكارثية بنظرهم، في "حكومات وأنظمة دكتاتورية، تحكم شعوبها بالحديد والنار، وتعلن ولاعها للعدو جهارا نهارا، أو في الخفاء، مقابل تمكينهم من كرسي الحكم".

ورغم انسحاب هذا التوصيف على السلطة الفلسطينية ممثلة في الرئيس محمود عباس، إلا أن بيان الإخوان يُمنّ موقفه من إعلان ترامب، داعيا إلى العمل على إنهاء الانقسام، وتحقيق وحدة وتماسك الشعب الفلسطيني بكل مكوناته. ثم انتهى البيان إلى مطالبة أبناء الأمة أن يتفوضوا في احتجاجات شعبية سلمية للتعبير عن رفضهم لتلك الصفقة.

كي يتمكن القارئ من فهم استبدال البيان التنظيمي للعدو الأصلي (إسرائيل)، بعداءات عنوانها (الأنظمة العربية)، يُمكن الرجوع إلى الأهداف الاستراتيجية التي اعتمدها إدارة التنظيم الدولي للأعوام الأربعة 2020 - 2023، فيما هو موجه نحو الداخل التنظيمي (الصف)، والخارج (الجمتمع) التي ينص هدفها على أن إحياء القضية الفلسطينية لا يتم عبر مواجهة المحتل مباشرة، وإنما يستهدف الأنظمة العربية وعلى رأسها النظام المصري وأنظمة دول الخليج العربي.

أهداف مرحلة خطة الإخوان التفصيلية للعام الحالي التي تم اعتمادها في أغسطس 2019، واعتمدت على جسم إعلان صفقة الرئيس ترامب خلال مطلع العام، حددت محاور أساسية لحركة التنظيم، شملت في محورها الثالث ما أسمته "المشروعات المعادية"، من خلال فضح أدوات المشروع الأميركي-الإسرائيلي وعملاته في المنطقة. حددت خطة 2020 الأهداف المرورية لتحقيق ذلك، وأولها، يخلو من أي توجه نحو العدو الرئيس في الواقع الفلسطيني والتركي على بعض الأنظمة العربية وفي مقدمتها مصر.

إنه التطاير الفعلي للتهافت الشهير "كي نحرر القدس لزم نحرر مصر"، وبالتالي فإن الهدف المروري الثاني ينص على "فضح دور الانقلاب (النظام المصري) وداعميه في صفقة القرن"، ويهدأ تعمم إدارة التنظيم الدولي للإخوان العداة ليشمل إلى جوار مصر دول السعودية والإمارات والبحرين، فيما يظل القوس مفتوحا

ليشمل كل نظام عربي أو إسلامي يقرر التصدي للتنظيم.

